

دراسة تحليلية لأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

Analytical study of the impact of foreign capital flows on economic growth in Algeria during the period (1990 – 2016)

أ.د. بوشنافة الصادق

جامعة يحي فارس بالمدينة

saddek_bouchenafa@yahoo.fr

أ. باصور كمال

جامعة يحي فارس بالمدينة

kamel2688@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/06/04

تاريخ الاستلام: 2018/11/12

الملخص: أمام التحديات التي تواجهها الجزائر وضرورة تحصيل نمو اقتصادي مستدام يقتضي تعبئة جميع الموارد الداخلية والخارجية من أجل دعم الإنتاج وتمويل البرامج التنموية، هنا تبرز أهمية رؤوس الأموال الأجنبية باعتبارها موردا هاما لسد فجوة التمويل المحلي. في ظل التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ فترة التسعينات وتحرير رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، يأتي هذا البحث للتأكد من أهمية التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال دراسة أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن التغيرات في هيكل تدفقات رأس المال الأجنبي لها تأثير ضعيف على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الأجنبية، المساعدات الخارجية، تحويلات المهاجرين.

Abstract: In front of the challenges faced by Algeria and the need for the collection of solid growth and sustainable requires the mobilization of all internal and external resources to support the production and financing of programs and development plans, high lighting the importance of foreign capital as an important resource to fill the gap of local funding. In the light of the economic change that held in Algeria during the period of 1990's and the free capital in and out the country, this research emphasizes the importance of external financing in the Algerian economy through analyzing the impact of foreign capital flow on the economic growth in Algeria during the period 1990-2016. Findings show that changes in the foreign capital structure has weak impact on the growth of the gross domestic product in Algeria.

Key Words: Economic growth, foreign direct investment, foreign loans, Foreign aid, Remittance from migrants.

JEL Classification : F21, F35, F43, P33.

* مرسل المقال: أ. باصور كمال (kamel2688@gmail.com).

مقدمة:

إن الرغبة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزايا العولمة المالية دفع بكل الدول ومنها الجزائر إلى فتح أبواب اقتصادها أمام رأس المال الأجنبي، فالتطور الاقتصادي يرتبط بالضرورة بالعلاقات مع العالم الخارجي للاستفادة من قدراته العلمية والفنية وموارده المالية، على هذا الأساس باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية شملت جميع المجالات الاقتصادية سواء المستوى الكلي أو الجزئي بالإضافة للمستوى الخارجي بتبني سياسة الانفتاح التجاري والتحرير المالي الذي جاء في إطاره تحرير حركة رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى الجزائر، وهذا بهدف القضاء أو التخفيف من الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وإرساء الدعائم الأساسية لاقتصاد قوى يسمح بمنح الثقة لأصحاب رؤوس الأموال الأجانب بالاستثمار في الجزائر والتخفيف من مخاوفهم، من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي الآثار المترتبة لتدفقات رأس المال الخاص الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)؟

الأسئلة الفرعية: تتفرع إشكالية البحث إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بتدفقات رؤوس الأموال الدولية وما علاقتها بتحسين معدلات النمو الاقتصادي؟
- هل حققت تدفقات رأس المال الخاص الأجنبي بمختلف أشكاله النتائج المنتظرة منها في الاقتصاد الجزائري بخصوص تطور وتيرة النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2016)؟
- فرضيات الدراسة:** إن الإجابة عن الأسئلة سالفة الذكر تجعلنا نضع الفرضيات التالية:
- يشار إلى تدفقات رؤوس الأموال الدولية بأنها تلك الأموال العابرة للحدود الوطنية للدولة، وتعود أسباب حرية انتقالها عبر الحدود الدولية إلى العولمة المالية وما ترتب عنها من تحرير للخدمات المالية، وتغير هيكل تدفقات هذه الأخيرة من شأنه تمويل التنمية والاقتصاد وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأساسي لرؤوس الأموال المتدفقة للجزائر، وتعد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مازالت قليلة مقارنة ببعض الدول النامية وحتى العربية.

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التغير الحاصل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وذلك تحت الحدود المكانية المتمثلة في الجزائر والحدود الزمنية المتمثلة في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016، ولقد اعتمدنا على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل في توصيف وتحليل واقع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال معالجة لهذا الموضوع وفق المحاور التالية:

- الإطار النظري لعلاقة النمو الاقتصادي بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- تحليل تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2016).
- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

1. المحور الأول: الإطار النظري لعلاقة النمو الاقتصادي بتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

1.1. مفهوم النمو الاقتصادي: تعددت التعاريف التي تناولت النمو الاقتصادي ولكنها تتفق جميعا في اعتبار أن

النمو يعبر عن زيادة القدرة الإنتاجية للدولة أو المجتمع الاقتصادي، حيث لا تختلف الكتابات الاقتصادية الأكاديمية كثيرا في تحديدها لمفهومه بحيث يوجد عدة تعريفات خاصة بالنمو الاقتصادي، سنحاول إبراز جزء منها فيما يلي:

- عرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه: الارتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالبا ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، وبالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق ازدهار اقتصادي يتطلب الارتفاع في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج (Acemoglu, 2009, p. 693).

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد، ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاهية (Begg, 2002, p. 103).

ومما سبق يمكن تقديم مفهوم للنمو الاقتصادي على أنه: الزيادة المستمرة في الدخل الوطني وفي قدرات الدولة الإنتاجية للسلع والخدمات المبنية على التطورات التكنولوجية خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الدخل الوطني وتحسين مستوى معيشتهم.

2.1. مفهوم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية: إن تدفق رؤوس الأموال على المستوى الدولي أو ما يسمى حركة

رؤوس الأموال لا يقتصر على انتقال رأس المال الإنتاجي فقط، بحيث قدمت عدة تعاريف لمصطلح تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ما بين هيئات دولية وباحثين اقتصاديين، يمكن أن نقدم أهمها فيما يلي:

- يعرف صندوق النقد الدولي في منشوراته "إحصائيات موازين المدفوعات" تدفق رأس المال على أنه: ذلك البند من الحسابات النقدية والرأسمالية لميزان المدفوعات والذي يتألف عادة من مفردات تقع تحت بند التحويلات الرأسمالية والذي يضمن استثمارات مباشرة لدولة معينة، وكذلك ما يقع تحت بند استثمارات الحافظة واستثمارات أخرى، والتي تتضمن ديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل وبشكل قروض مصرفية، وائتمانيات تجارية، وقروض من صندوق النقد الدولي (IMF, 2007, p. 08).

- تمثل تدفقات رأس المال الداخلة اكتساب غير المقيمين أصولا محلية - تضاف إليها الهبات - بينما تمثل مبيعات غير المقيمين لأصول محلية بأنها تدفق سلبي لرأس المال الداخل، وعلى غرار ذلك فإن تدفقات رأس المال الخارجة تقيس اكتساب المقيمين لأصول أجنبية، بينما تمثل مبيعات المقيمين لأصول أجنبية بأنها تدفقات سلبية خارجة لرأس المال (المتحدة، 2008، صفحة 54).

والأصل في التدفقات الرأسمالية أنها تعكس تدفقات عينية بين الدول، إذ أن حجم التجارة الدولية من السلع والخدمات يعكس حجما معيناً من تدفقات رؤوس الأموال (محمد، 2016، صفحة 14).

3.1. الأشكال الأساسية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: إن رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول قد تأخذ عدة أشكال، والفائدة الأساسية من حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي هي مساهمتها في النمو الاقتصادي بالنسبة للدول التي تستضيفها، وهي تتمثل في:

أ. **الاستثمارات الأجنبية:** تعد الاستثمارات الأجنبية بنوعها المباشر وغير المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية ورفع مستويات الاستثمار في الدول.

أ.1. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعرف الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر على كونه: مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو لرفع من رأس مال هذه الأخيرة، أو استرجاع مؤسسة أجنبية أو تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب فهو وسيلة تحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى خاصة خلال إنشاء مؤسسة (Bertrand, 1971, p. 40).

بحيث تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة كإحدى أهم أنماط الاستثمار لزيادة قيمة الناتج المحلي، حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام للفرد على مستوى الدولة المضيفة تقدر بـ 8%، أما بالنسبة لمؤشر لوكازياك (wacziarg) فإن نسبة الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الخام الفردي المقابلة لزيادة تقدر بـ 1% في نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الخام تتراوح بين 0.3% و 0.4% (Jacques, 2005, p. 11).

ويمكن القول أن أهم مجالات اهتمام الفكر الحديث تنحصر في توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى نقل التكنولوجيا، كما ينمي ويؤثر على التجارة الخارجية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الاستثمار المحلي، ويؤدي إلى التراكم الرأسمالي.

أ.2. **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** يعرف الاستثمار المحفزي بأنه الاستثمار الذي يشمل كل التوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية وكل أنواع الأسهم المملوكة من قبل الأجانب بهدف تحقيق الأرباح وتوظيف رأس المال (الحشالي، 2007، صفحة 180)، وينصرف تعريفه عند جمال الخطيب إلى أنه الاستثمار الذي: " يتضمن شراء غير المقيمين للأوراق المالية والمشتقات المالية للتجارة والتبادل ويمثل هذا النوع (الأموال الساخنة) في البورصات (الخطيب، 2008، صفحة 29).

إن الاستثمارات الأجنبية في المحافظ أصبحت تمثل ثلث مصادر التدفق للدول النامية (حسين، 2006، صفحة 58)، كما أثبتت العديد من الدراسات للعلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأسواق رأس المال والنمو الاقتصادي، ويؤيد الكثير من الاقتصاديين دور أسواق رأس المال في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث وجد كينج (King Robert) ارتباطا طرديا وقويا بين الزيادة السنوية المتوسطة لنصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي والمستوى المتوسط لتنمية القطاع المالي لعدد من الدول خلال الفترة 1960-1986 (Ross, 2008, pp. 6-12).

وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة العلاقة الوطيدة التي تربط تطور أسواق رأس المال وتدفق استثمارات المحفظة بالنمو الاقتصادي، وبصفة عامة يمكن القول أن أسواق رأس المال التي تتضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية من خلال قيامها بعدد من الوظائف التي يمكن شرحها كما يلي (الخطيب، 2008، صفحة 58): تعبئة المدخرات المالية، إحكام الرقابة على إدارة الشركات، إدارة المخاطر المالية، تخفيض تكلفة المعلومات وتسعيرها.

ب. القروض الأجنبية: "تعتبر القروض الخارجية إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقا بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل (Pawel, 1988, p. 20)، سمي هذا التعريف بالمركزي لأنه يعرف العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية.

إن القروض الخارجية تستحوذ على النصيب الأعظم من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية سواء كانت عامة أو خاصة (الحسيني، 2002، صفحة 69)، وليس هناك اختلاف بين الاقتصاديين أن هذه القروض موجهة بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال القيام بمشاريع استثمارية، ودعم المؤسسات والشركات المحلية بالتمويل اللازم، وكل ذلك ينصب في زيادة الناتج المحلي الخام وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. وقد أكد (H.B.Shenery) أن العديد من الدول النامية قد استطاعت بالفعل الاستفادة من القروض الخارجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في ناتجها الوطني، كما استطاعت أن تصل إلى مرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية دون الحاجة إلى المزيد من التمويل الخارجي (strout, 1966, pp. 79-83)، ويمكن شرح ذلك على النحو التالي:

- أن المدخرات المحلية لا تكون قادرة في المرحلة الأولى للتنمية على تمويل البرامج الاستثمارية اللازمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوب فيها، لهذا يعمل الاقتراض الخارجي على تمويل تلك البرامج.
 - في المرحلة الثانية تصبح تلك المدخرات قادرة على تمويل البرامج الاستثمارية، ولكن الاقتراض الخارجي يزداد في هذه المرحلة لخدمة الديون التي تحصلت عليها تلك الدول سابقا.
 - أما المرحلة الثالثة والأخيرة فإن الاقتصاد الوطني لا يعود بحاجة إلى المزيد من القروض الخارجية إذ تصبح المدخرات المحلية قادرة على تمويل البرامج الاستثمارية بالإضافة إلى خدمة الديون الخارجية.
- لقد استطاعت بعض الدول النامية تجاوز المرحلة الأولى والثانية والوصول إلى المرحلة الثالثة والاعتماد على الموارد الذاتية، إلا أن هناك العديد من الدول النامية لازالت غير قادرة على تجاوز المرحلة الأولى (زكي، 1985، صفحة 23).

ت. **المنح والمساعدات الرسمية:** تعرف المنح والمساعدات الرسمية على أنها: الموارد الاقتصادية التي تنتقل من الدول المتقدمة والمؤسسات إلى الدول النامية، ونظراً للانتقادات التي واجهها هذا التعريف تم إضافة له ثلاثة شروط أساسية (زعزوع، 2012، الصفحات 40-41):

- ألا يكون هدف الدول المانحة تحقيق مكاسب تجارية من وراء معوناتها.
- يجب أن تحمل نوعاً من الامتيازات، أي أن تعطى بسعر فائدة أقل من سعر الفائدة على القروض، أو فترة سماح أطول، أو فترة استرداد أطول من فترة استرداد القروض.
- أن تكون من مصادر رسمية.

وحسب تقرير التجارة لسنة 2008 ولمتابعة هذا النهج التحليلي، أجري اختبار بطرق الاقتصاد الرياضي لتحليل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لأنواع مختلفة من أنواع المعونة القطاعية، ودعم البرامج والميزات، وتخفيف عبء الديون في 162 بلداً نامياً، وتأثير هذه التدفقات على النمو خلال الفترة 1975-2006، ولتحليل العلاقة بين المعونة والنمو الاقتصادي تم تقسيم المساعدة الإنمائية إلى متغيرات تستخدم في معادلة الانحدار التالية (المتحدة، 2008، صفحة 159):

$$\Delta GPD^{PC} = \alpha + \beta_1 Aid_1 + \beta_2 Aid_2 + \beta_3 Aid_3 + \beta_4 Aid_4 + \beta_5 Aid_5 + \beta_6 Aid\ volatility + \beta_7 Aid\ Uncertainty + \beta_8 Population + \beta_9 Per\ capita\ income + \beta_{10} Primary\ education + \beta_{11} Investment + \beta_{12} FDI + \beta_{13} Openness + \beta_{14} Governance + \beta_{15} Reform + \beta_{16} LDC + \beta_{17} War + \varepsilon$$

حيث أن: ΔGPD : نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، Aid_1 : معونة للهياكل الأساسية والاجتماعية، Aid_2 : معونة للهياكل الأساسية الاقتصادية، Aid_3 : معونة للقطاعات الانتاجية، Aid_4 : دعم عام للميزانية، Aid_5 : تخفيض عبء الديون.

إن النتائج المتحصل وأبرزت وجود ترابط إيجابي وواسع وذو دلالة إحصائية بين المعونة المقدمة للهياكل الأساسية الاقتصادية وبين النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك، كان أثر المعونة المقدمة للهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية في النمو الاقتصادي أثراً ضئيلاً، الأمر الذي ينسجم مع ما كان متوقعاً في هذا الصدد، ولكن قد يكون من الأنسب فعلاً قياس فعالية المعونة الاجتماعية بحجم مساهمتها في التنمية الاجتماعية وليس بآثارها في النمو الاقتصادي.

ث. **تحويلات المهاجرين:** تعرف تحويلات المهاجرين وفق دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصول المالية من مهاجرين مقيمين بالخارج لفترة سنة أو أكثر إلى أشخاص (عادة أفراد أسرهم) في دولهم الأصلية، أما العاملين بالخارج لفترة تقل عن سنة (أي غير المقيمين في دول المهجر) فإن تحويلاتهم تمثل دخلاً تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة، وبذلك فإنها تدخل ضمن

تعويضات العاملين (العربي، 2006، صفحة 175)، ويتكون دخل المهاجر من عناصر مختلفة هي (سعيد، 2010، صفحة 4):

- العائد المباشر: ويتكون بالخصوص من الأجور والمكافآت الناتجة عن النشاط المهني للمهاجر.
- العائد غير المباشر: ويتكون من التعويضات الممنوحة من طرف صناديق التعويضات العائلية، والتعويضات الاجتماعية والمساعدات الصحية.

وفي نفس السياق فقد أشارت دراسة أجريت سنة 2005 على عينة من 113 بلد نامي يتلقى التحويلات المالية إلى وجود علاقة سلبية بين نمو الناتج الداخلي الخام لنصيب الفرد ونمو التدفقات الدولية، كما أن لتحويلات المغتربين تأثيرات سلبية على النمو في البلدان المتلقية لها في الأجل الطويل، وذلك عند الأخذ بعين الاعتبار تزايد هجرة العمالة الماهرة من الدول المستقبلية للتحويلات بحثا عن دخول أعلى (Autre, 2005, p. 07).

4.1. التحليل الرياضي لعلاقة النمو الاقتصادي برأس المال الأجنبي الخاص: يعتبر نموذج "هارود- دومار" ونموذج "سولو" من أبرز النماذج التي ربطت رأس المال بالنمو الاقتصادي، بحيث يمكن تحليل أهمية تدفق رأس المال الأجنبي الخاص على النمو الاقتصادي من خلال ما يعرف بنماذج تقدير الفجوة.

ويمكننا تبسيط هذا الشرح الذي يوضح العلاقة بين تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص والنمو الاقتصادي من خلال نموذج هارود - دومار الذي يرى بأن (طريف، 1984، الصفحات 10-12):

$$S = G \cdot C \dots \dots \dots 1$$

حيث: S : الميل المتوسط للادخار وتمثل بـ: $S = Y / G$ ، G : معدل نمو الدخل الوطني خلال فترة زمنية معينة ويمكن تمثيلها كما يلي: $G = Y / \Delta Y$ ، C : صافي التراكم الرأسمالي خلال فترة زمنية معينة منسوباً إلى التغير في الدخل وتمثل بـ: $C = \Delta Y / I$ ، ومن ثم يمكن كتابة المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$2 \dots \dots \dots Y / S = Y / \Delta Y \cdot \Delta Y / I \dots \dots \dots (2) \text{ لتصبح كما يلي:}$$

حيث: $G = Ks$ ، K : معدل التغير في الدخل إلى رأس المال.

وفي حالة تدفق رأس المال الأجنبي فإن معدل النمو G يزداد ليصبح كما يلي: $G = (a + s)K$

حيث: a تمثل رأس المال الأجنبي المتدفق، فإذا افترضنا أن معدل النمو في الدخل المطلوب (المخطط له) هو G^* وافترضنا أن K ثابتة يمكن الوصول إلى: $C = K/G^*$

حيث: C تمثل رأس المال اللازم لتحقيق معدل النمو المخطط له، ومن ثم فإن الفرق بين C و S يمثل ما يعرف بفجوة الادخار وهي تمثل حجم رأس المال الأجنبي اللازم لتحقيق معدل النمو المخطط له: $a = C - S$

لقد أقر الاقتصاديون بأن المصاعب التي تواجهها الدول النامية لا تنبع من عدم رغبة الدول في الادخار، إنما في عدم قدرتها الحصول على العملات الأجنبية المتأينة من الصادرات، ومن ثم تنبع أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في تعزيز رصيد العملات الخارجية إلى جانب تعزيز المدخرات المحلية، فإذا حصل وزاد الطلب على العملات الأجنبية

(لتمويل المستوردات) عن العرض المتاح منها (المتأتي من الصادرات) تظهر فجوة العملات الأجنبية، والتي تعمل على تخفيض معدل النمو إلا إذا تم ملؤها أو تعويضها برؤوس الأموال الأجنبية (طريف، 1984، صفحة 12).

2. المحور الثاني: تحليل تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2016): كان لسياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر ابتداء من سنة 1990 فتح الباب أمام رأس المال الأجنبي وخاصة الاستثمار الأجنبي، حيث استهدفت إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على أسس من الكفاءة والفعالية، بالإضافة إلى اعتماد جملة المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين، من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993، المعدل والمتمم بالأمر 01-03 لسنة 2001، والأمر 08-06 لسنة 2006، كما أن لبرنامج الإنعاش الاقتصادي المعلن سنة 2001 دورا في تشجيع الاستثمار واستقطاب رأس المال الأجنبي. **جدول 01: التدفقات الإجمالية لرأس المال الأجنبي للجزائر خلال الفترة (1990-2016) بالمليون دولار.**

السنوات	إجمالي رأس المال الأجنبي FC	السنوات	إجمالي رأس المال الأجنبي FC
1990	28837,8939	2004	26044,9170
1991	30002,7717	2005	18729,5550
1992	29143,6960	2006	8144,4710
1993	27802,1580	2007	8424,0310
1994	32033,6740	2008	9314,3920
1995	34648,8360	2009	10890,0790
1996	35108,9240	2010	9936,2900
1997	32470,3670	2011	9203,1074
1998	32776,1280	2012	7378,1896
1999	29402,3170	2013	7357,4911
2000	26719,0880	2014	7489,2882
2001	24709,6300	2015	1069,6763
2002	25334,8040	2016	7560,5644
2003	26357,5970		

Source: Data. World bank.org/country/Algeria (2017).

1.2. اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: قبل سنة 1990 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها الخاص إلا في عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بخدمات لفائدة شركة سوناطراك، إلا أنه بدخول الجزائر في إصلاحات هيكلية مع صندوق النقد الدولي اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين، من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993 الذي عدل في سنة 2001 ثم 2006، مما أنعش تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، ويمكن توضيح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول 02: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) بالمليون دولار.

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	FDI/FC(%)	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	FDI/FC(%)
1990	0,3349	0,00	2004	881,9000	3,39
1991	11,6387	0,04	2005	1156,0000	6,17
1992	30,0000	0,10	2006	1841,0000	22,60
1993	63,0100	0,23	2007	1834,0000	21,77
1994	103,1100	0,32	2008	2675,0000	28,72
1995	183,0100	0,53	2009	3053,0000	28,03
1996	270,0000	0,77	2010	2331,0000	23,46
1997	260,0000	0,80	2011	2720,5396	29,59
1998	606,6000	1,85	2012	1500,4024	20,33
1999	291,6000	0,99	2013	1698,8867	23,09
2000	280,1000	1,05	2014	1503,4531	20,07
2001	1107,9000	4,48	2015	-4033,9708	-377,12
2002	1065,0000	4,20	2016	1637,3709	21,65
2003	633,7000	2,40			

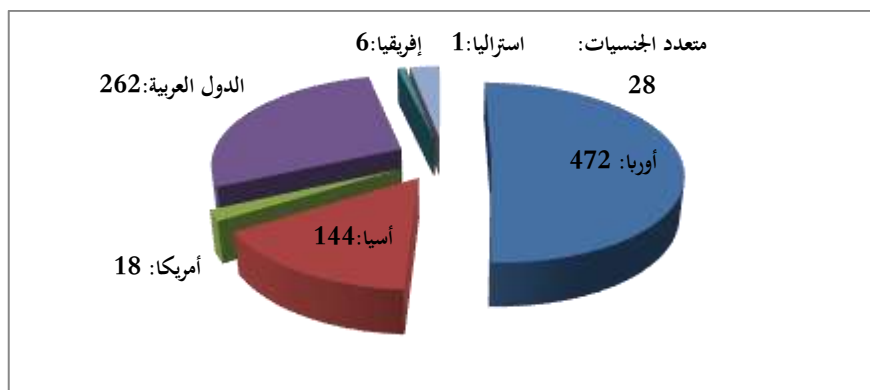
Source: Data, World Bank, op. cit.

بين الجدول رقم (02) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ضعيفة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية حيث لم تتجاوز 300 مليون دولار حتى سنة 1997، وبلغت سنة 1998 حوالي 607 مليون دولار لتعود الانخفاض وتصل إلى 280 مليون دولار سنة 2000، كما أن نسبها لم تتجاوز 10% من إجمالي رأس المال الأجنبي.

ومع إقرار الجزائر لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 عرفت الاستثمارات الأجنبية قفزة نوعية وتجاوزت سقف الواحد مليار دولار، ومع تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية واصلت الاستثمارات الأجنبية التدفق إلى الجزائر لتصل إلى ثلاث مليار دولار سنة 2009 رغم تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، ويرجع ذلك إلى انتعاش القطاع العقاري والصناعي بالجزائر، كما أصبحت نسبة الاستثمارات الأجنبية من إجمالي رأس المال تفوق نسبة 25%، وعادت الاستثمارات الأجنبية لتتخفف من جديد سنة 2010 حيث يرجع البعض ذلك إلى التخوف من امتداد ما يسمى بالربيع العربي للجزائر، وأيضاً يعود تراجع وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية حسب وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بداية من 2010 إلى التغير الذي طرأ على التشريعات الجزائرية التي تنظم الاستثمارات الأجنبية، منها تحديد حصة الشريك الأجنبي في أي مشروع في الجزائر بـ 49 % كحد أقصى مقابل 51% من رأس مال الشركة لصالح الطرف أو الأطراف الوطنية، أما بالنسبة للعجز المحقق سنة 2015 والمقدر بحوالي أربعة مليار دولار فهو راجع تجميد جل المشاريع الاستثمارية ما عدى الضرورية

منها بسبب التراجع الكبير في أسعار المحروقات وانخفاض الموارد المالية الوطنية. أما بالنسبة لحجم المشاريع الأجنبية المصروح بها في الجزائر فقد بلغت 901 مشروع بحدود سنة 2017، والشيء الملاحظ أن الدول الأوروبية تحتل النسبة الأكبر من هذه المشاريع والمقدرة بـ 51%، ثم الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة 28%، تليها الدول الآسيوية بنسبة 15% في المرتبة الثالثة، وبعدها أمريكا وإفريقيا وبقية دول العالم بنسبة 6% ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل 01: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى غاية سنة 2017.



Source : Agence Nationale de Développement de l'Investissement, Bilan des déclarations d'investissement 2002-2017.

2. 2. تدفقات القروض الخارجية إلى الجزائر: أدت أزمة النفط سنة 1986 إلى تفاقم المديونية الخارجية الجزائرية وعدم قدرتها على السداد إلى انخفاض إيرادات الجزائر، ما اضطرها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على القروض، وعلى هذا الأساس تم التخطيط للتحويل إلى اقتصاد السوق والقيام بالإصلاحات الاقتصادية وهذا تطبيقا لشروط الصندوق.

الجدول 03: القروض الخارجية في الجزائر خلال فترة (1990-2016) بالمليون دولار.

السنوات	القروض الخارجية (ED)	ED/FC(%)	السنوات	القروض الخارجية (ED)	ED/FC(%)
1990	28153,9090	97,63	2004	22386,8170	85,95
1991	28489,9630	94,96	2005	17056,9450	91,07
1992	27351,2360	93,85	2006	5874,5610	72,13
1993	26274,6780	94,51	2007	6097,7310	72,38
1994	30241,9140	94,41	2008	6210,3420	66,67
1995	33051,9260	95,39	2009	7368,4390	67,66
1996	33653,8840	95,86	2010	7210,9700	72,57
1997	30902,5570	95,17	2011	6071,9380	65,98

74,75	5515,6260	2012	93,63	30689,7980	1998
71,29	5245,5830	2013	95,85	28182,8870	1999
73,72	5521,2980	2014	95,25	25449,3680	2000
436,70	4671,3720	2015	92,00	22733,0500	2001
72,30	5466,3480	2016	90,82	23009,8440	2002
			90,05	23735,7770	2003

Source: Data, World Bank, op. cit.

عرفت الديون الخارجية بداية التسعينات انخفاض نسبي حيث انخفضت من 28.15 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.27 مليار سنة 1993، لتشهد بعد ذلك ارتفاع هذه الديون بداية من 1994 لتبلغ أعلى مستوى لها سنة 1996 بقيمة 33.65 مليار دولار، لتعرف بعد ذلك انخفاضا في سنة 1999 إلى 28.18 مليار دولار وذلك نظرا للتحسن الذي عرفه الإنتاج الوطني وخاصة الإنتاج الفلاحي ونتيجة للمساعدات الأجنبية التي تلقتها بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية، وكذلك تحسن أسعار النفط في السوق الدولية الذي انعكس على الإيرادات الوطنية وتحقيق فوائض مهمة، كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة القروض الخارجية كانت تمثل الجزء الأكبر من تكوين رأس المال الأجنبي، والتي حققت نسب تتراوح ما بين 95% و 98% وهذا في ظل انخفاض نسبة مساهمة الأشكال الأخرى للتدفقات في تكوين رأس المال الأجنبي الخاص. ولقد استمر اتجاه الديون الخارجية في الانخفاض خلال السنوات اللاحقة، إذ يبين الجدول رقم (03) التراجع المستمر لقيم المديونية الخارجية بداية من سنة 2000 حيث انخفضت من 25.44 مليار دولار إلى 17.05 مليار دولار سنة 2005 و لكنها بعد ذلك شهدت وتيرة تراجع سريعة لهذه الديون استمر هذا التراجع ليصل إلى 05.87 مليار دولار سنة 2006 ، حيث تراجعت بحوالي 20 مليار دولار خلال مدة لا تزيد عن 6 سنوات ليبقى حجم الديون الخارجية ينخفض ولكن بوتيرة أقل مما سبق، حيث وصلت هذه الديون سنة 2016 إلى مستويات منخفضة تقدر ب 04.67 مليار دولار ، كما نلاحظ تراجع في نسبة مساهمة تدفقات القروض الخارجية في تكوين رأس المال الأجنبي خلال الفترة (2006- 2016) وهذا راجع لانخفاض حجم الديون بالإضافة إلى تحسن وضعية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والجدير بالذكر أن سبب الارتفاع الطفيف في حجم القروض سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 كان نتيجة اقتراض الدولة الجزائرية لمبلغ قدره 900 مليون أورو من البنك الإفريقي للتنمية (الجزائر، 2016، صفحة 56). ويمكن القول أن انخفاض حجم القروض الخارجية هو نتيجة لإتباع الجزائر سياسة منتظمة وصارمة في تسديد اقتصاد الديون في وقتها، بالإضافة إلى إتباع الجزائر لسياسة الدفع المسبق لديونها، وذلك نتيجة الاحتياطي الكبير الذي تمتلكه الجزائر من العملة الصعبة نتيجة وفرة مداخيل صادرات المحروقات نظرا لارتفاع أسعارها إلى مستويات قياسية في السوق الدولية.

3.2. تحويلات المهاجرين إلى الجزائر: عموما تتميز تدفقات تحويلات المهاجرين إلى الجزائر بالضعف والتذبذب الواضح خلال فترة الدراسة، ويمكن توضيح تطورها من خلال الجدول الموالي:

جدول 04: تحويلات المهاجرين إلى الجزائر خلال الفترة (1990-2016) بالمليون دولار.

السنوات	تحويلات المهاجرين (RMT)	RMT/FC(%)	السنوات	تحويلات المهاجرين (RMT)	RMT/FC(%)
1990	352,0000	1,22	2004	2460,0000	9,45
1991	1290,0000	4,30	2005	170,0000	0,91
1992	1390,0000	4,77	2006	189,0000	2,32
1993	1140,0000	4,10	2007	98,0000	1,16
1994	1395,0000	4,35	2008	104,0000	1,12
1995	1120,0000	3,23	2009	150,0000	1,38
1996	880,0000	2,51	2010	196,0000	1,97
1997	1060,0000	3,26	2011	202,8698	2,20
1998	1060,0000	3,23	2012	214,8412	2,91
1999	790,0000	2,69	2013	209,6014	2,84
2000	790,0000	2,96	2014	303,9171	4,05
2001	670,0000	2,71	2015	274,9051	25,69
2002	1070,0000	4,22	2016	277,3555	3,66
2003	1750,0000	6,64			

Source : Data, World Bank, op. cit.

- من خلال الجدول رقم (04) يمكن القول أن تحويلات المهاجرين في الجزائر عرفت ثلاث مراحل أساسية:
- خلال الفترة 1991-2001 انخفضت تحويلات المهاجرين بمعدل سنوي -4.92% حيث انتقلت القيمة من 1.2 مليار دولار سنة 1991 إلى 670 مليون دولار سنة 2001، أما بالنسبة لمدى مساهمتها في تكوين رأس المال الأجنبي فكانت ضعيفة جدا ولم تتجاوز نسبة 5%.
 - سجلت تحويلات المهاجرين خلال الفترة 2002-2004 نموا قياسيا حيث ارتفعت قيمة التحويلات من 670 مليون دولار سنة 2001 إلى 2.4 مليار دولار سنة 2004 بمعدل نمو سنوي قدره 54.61% وبنسبة 9.45% من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، لكن قيمة هذه التدفقات سرعان ما انخفضت لتصل إلى حدود 170 مليون دولار سنة 2005.
 - المرحلة الأخيرة خلال الفترة 2005-2016 شهدت استقرار من حيث التدفق التحويلات حيث بلغ متوسط التدفق خلال الفترة 199.2 مليون دولار، وبمعدل نمو وصل أقصاه سنة 2014 مقدار 44.9%. ويجدر بالذكر أن التدفقات في التحويلات الجارية تتكون، إلى حد كبير، من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الأورو خاصة من فرنسا (الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017، صفحة 45).

4.2. تحليل المساعدات والمعونات الرسمية: تميزت تدفقات المنح والمساعدات الرسمية إلى الجزائر بالتذبذب طوال الفترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2016، والملاحظ أنها لم تتجاوز عتبة مليون دولار.

جدول 05: المساعدات والمعونات الرسمية للجزائر خلال الفترة (1990-2016) بالمليون دولار.

السنوات	المعونات الأجنبية (AID)	AID/FC(%)	السنوات	المعونات الأجنبية (AID)	AID/FC(%)
1990	331,6500	1,15	2004	316,2000	1,21
1991	211,1700	0,70	2005	346,6100	1,85
1992	372,4600	1,28	2006	239,9100	2,95
1993	324,4700	1,17	2007	394,3000	4,68
1994	293,6500	0,92	2008	325,0500	3,49
1995	293,9000	0,85	2009	318,6400	2,93
1996	305,0400	0,87	2010	198,3200	2,00
1997	247,8100	0,76	2011	207,7600	2,26
1998	419,7300	1,28	2012	147,3200	1,99
1999	137,8300	0,47	2013	203,4200	2,76
2000	199,6200	0,75	2014	160,6200	2,14
2001	198,6800	0,80	2015	157,3700	14,71
2002	189,9600	0,75	2016	179,4900	2,37
2003	238,1200	0,90			

Source : Data, World Bank, op. cit.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن حجم المعونات الأجنبية بلغ مقدار 331 مليون دولار سنة 1990 لترتفع وتبلغ أقصى مستوياتها سنة 1998 حوالي 420 مليون دولار، ثم تعاود الانخفاض سنة 1999 محققة مبلغ قدره 137 مليون دولار، إلا أنه بعد مؤتمر أهداف الألفية الجديدة الذي قررت من خلاله الدول المتقدمة تقديم مساعدات إنمائية للدول النامية عادت المعونات الأجنبية لترتفع من جديد وبلغت أكثر من 394 مليون دولار سنة 2007، لتعود وتنخفض بعدها إلى حوالي 147 مليون دولار سنة 2012. أما بالنسبة لنسبة المساعدات الرسمية إلى إجمالي تكوين رأس المال الأجنبي فقد بلغت مستويات ضعيفة ولم تتجاوز نسبة 5% وهذا دليل على مدى المساهمة الضعيفة للإعانات الأجنبية في التأثير على حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر، والجدير بالذكر أن الجزائر ركزت على صافي تدفقات المعونة الثنائية من الجهات المانحة كأعضاء لجنة المساعدات الإنمائية التي تمثل صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية أو المعونة الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية (أنظر، الهامش). تتكون المساعدة الإنمائية الرسمية من القروض المقدمة بشروط ميسرة (مع عنصر منحة لا يقل عن 25% ويتم حسابها بنسبة خصم 10%) ومن المنح المقدمة لتشجيع التنمية والرفاهية الاقتصادية في البلدان والأقاليم المدرجة في قائمة لجنة المساعدات الإنمائية الخاصة بمتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية (محمد، 2016، صفحة 214)

3. المحور الثالث: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتأثيرها على النمو في الجزائر (1990-2016).

1.3. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر: عرف الاقتصاد الجزائري ثلاثة مراحل رئيسية منذ الاستقلال تلك المراحل تميزت بسياسات اقتصادية تهدف إلى رفع الناتج المحلي وتحقيق معدلات نمو موجبة كجزء من محاور التنمية (فمن الاشتراكية إلى مرحلة التحول ثم مرحلة اقتصاد السوق) الاقتصادية المنتشرة في البلد، وعليه سنحاول تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر متقيدين في ذلك بفترة الدراسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول 06: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) بالمليون دولار.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	معدل النمو الاقتصادي (TC)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	معدل النمو الاقتصادي (TC)
1990	62045,0984	0,80	2004	85013,9447	5,20
1991	45715,3681	-1,20	2005	102339,1001	5,10
1992	48003,2972	-1,80	2006	117196,3205	2,00
1993	49946,4567	-2,10	2007	135803,5563	3,00
1994	42542,5736	-0,90	2008	170989,2696	2,40
1995	41764,0540	3,80	2009	138119,9499	2,40
1996	46941,4963	4,10	2010	161979,4410	3,30
1997	48177,8619	1,10	2011	188681,0992	2,50
1998	48187,7801	5,10	2012	209058,9919	3,37
1999	48640,6135	3,20	2013	209755,0032	2,76
2000	54790,0590	2,20	2014	213810,0224	3,78
2001	55180,9904	2,60	2015	165874,3308	3,76
2002	57053,0389	4,70	2016	159049,0967	3,30
2003	68018,6060	6,90			

Source: Data, World Bank, op. cit.

من الجدول السابق يمكن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر بتقسيمه إلى مرحلتين، مرحلة التحول الاقتصادي أو ما يعرف بمرحلة الإصلاحات، ومرحلة ما بعد التحول الاقتصادي وهي مرحلة تطبيق البرامج التنموية منذ سنة 2001، فحسب مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، عرف معدل النمو الاقتصادي انخفاضا ملحوظا بلغ متوسط معدل نموه 0.65 % خلال الفترة 1990-1994، وهذا راجع إلى مخلفات أزمة المديونية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، وكذا برنامج التثبيت المطبق في ظل الإصلاحات الاقتصادية، كما عرفت الفترة 1995-1998 نمو اقتصاديا متذبذبا حيث ارتفع معدل النمو سنة 1995 إلى 3.8 % ثم انخفض إلى 1.1 % سنة 1997، ثم ارتفع إلى 5.1 % سنة 1998، وعليه فإن متوسط النمو لهذه الفترة بلغ حدود 4.5 % وهذا راجع إلى مختلف الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المالية الدولية وتعدد الوصفات التي قدمها صندوق النقد الدولي (عايب، 2010، صفحة 237).

أما بالنسبة للمرحلة الثانية التي تلت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية فقد عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 2.2% سنة 2000 إلى 6.9% سنة 2003، وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة، بحيث بلغ متوسط معدل نمو هذه الفترة 5.5% وذلك نتيجة لتحسن أسعار النفط في السوق الدولية.

ومن جهة أخرى شهدت هذه الفترة (2000-2016) تطبيق الحكومة الجزائرية ثلاثة برامج تنموية وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، والتي كان لها أثر كبير على تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وبعث النشاط الاقتصادي، حيث تم تسجيل نمو اقتصادي خارج المحروقات قدرت بنسبة 6.5% والذي تحقق أساسا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، كما تجدر الإشارة إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر له علاقة وثيقة بقطاع المحروقات حيث يمثل هذا الأخير نسبة 39% من الناتج المحلي الإجمالي على عكس الصناعة التي لا تمثل إلا ما نسبته 6% في المتوسط، والزراعة تمثل ما نسبته 8% في المتوسط (عايب، 2010، صفحة 239).

وعليه يمكن القول أن سبب التحسن النوعي للأوضاع الاقتصادية راجع إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية والتي ساهمت بجزء كبير من الناتج المحلي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات التي كان لها الأثر في ارتفاع إيرادات الموازنة العامة والتوسع في الإنفاق الاستثماري مما ساهم بدوره في إنعاش القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا إلى غاية نهاية سنة 2014 ليعرف بعد ذلك تراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي بسبب الانخفاض والتراجع الكبير في أسعار المحروقات بالسوق الدولية.

2.3. مساهمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016): لمعرفة مدى مساهمة تدفقات أشكال رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي، لابد توضيح نسبة مساهمة هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وتوضيح تغيرها حسب المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري كما هم موضح في الجدول الموالي:

جدول 07: هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016).

السنوات	FDI/PIB (%)	ED/PIB (%)	AID/PIB (%)	RTM/PIB (%)	السنوات	FDI/PIB (%)	ED/PIB (%)	AID/PIB (%)	RTM/PIB (%)
1990	0,00	45,38	0,53	0,57	2004	1,04	26,33	0,37	2,89
1991	0,03	62,32	0,46	2,82	2005	1,13	16,67	0,34	0,17
1992	0,06	56,98	0,78	2,90	2006	1,57	5,01	0,20	0,16
1993	0,13	52,61	0,65	2,28	2007	1,35	4,49	0,29	0,07
1994	0,24	71,09	0,69	3,28	2008	1,56	3,63	0,19	0,06
1995	0,44	79,14	0,70	2,68	2009	2,21	5,33	0,23	0,11
1996	0,58	71,69	0,65	1,87	2010	1,44	4,45	0,12	0,12
1997	0,54	64,14	0,51	2,20	2011	1,44	3,22	0,11	0,11
1998	1,26	63,69	0,87	2,20	2012	0,71	2,63	0,07	0,10
1999	0,60	57,94	0,28	1,62	2013	0,80	2,50	0,09	0,09
2000	0,51	46,45	0,36	1,44	2014	0,70	2,58	0,07	0,10
2001	2,01	41,20	0,36	1,21	2015	-2,43	2,81	0,09	0,16
2002	1,87	40,33	0,33	1,88	2016	1,02	3,43	0,11	0,17
2003	0,93	34,90	0,35	2,57					

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجداول (02، 03، 04، 05، 06).

للتعرف على مدى مساهمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن هذه النسبة كانت متفاوتة الأهمية، فبالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة هي نسبة ضئيلة جدا في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث لم تتجاوز هذه النسبة 2% حيث بلغت أقصاها سنة 2009، أما فيما يخص استثمار الحافظة المالية كانت نسبها معدومة وهذا راجع لعدم اعتماد الجزائر على هذه النوع من الاستثمارات نظرا لعدم توفر الظروف الملائمة لهذا النوع من الاستثمارات كوجود سوق مالية متطور والمناخ الاستثماري الملائم، ولكن رغم هذا التناقص والانخفاض في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحافظة، فالجزائر مجبرة على الاعتماد على مثل هذه التدفقات لتحريك معدلات النمو الاقتصادي.

كما نلاحظ أن القروض الخارجية مثلت ما نسبته 79% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995، خلافا لبقية رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى، ومع الدخول في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيق بعض القوانين الجديدة وتحسن الوضعية المالية للجزائر بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ساعدت الجزائر على تسديد ديونها ولم يعد هذا النوع من رأس المال يمثل سوى 3.4% بحلول سنة 2016. أما ما يتعلق بالتحويلات والمعونات فإن هذه النسبة

منخفضة أيضا ولم تتجاوز حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال التحليل السابق يتضح لنا جليا أن ما تمثله تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي تعتبر ضعيفة جدا.

الخاتمة:

شهدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر تفاوت من حيث التدفق واختلافا من حيث الأشكال، فالجزائر عرفت خلال الفترة المدروسة أربعة أشكال لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الأجنبية، المعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين، حيث كان لتحليل العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي في الجزائر نتائج عقيمة، وبالتالي لن يظهر تأثير التدفقات على تحريك معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وعليه يمكن توضيح أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة في:

- مصطلح رأس المال الأجنبي لا يقتصر فقط على الاستثمارات الأجنبية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى أشكال أخرى كالقروض الخارجية، المعونات الأجنبية، وتحويلات المهاجرين، التي يمكن اعتبارها الأشكال الأساسية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تشترك في كونها تؤثر على النمو الاقتصادي لبلد ما، إلا أن هذا التأثير يختلف من شكل لآخر مما يتطلب معرفة أي شكل من الأشكال له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- اعتماد الجزائر على الديون الخارجية وإعطائها دورا كبيرا في تمويل برامج التنمية الطموحة خلال فترة الدراسة، وهو ما نتج عنه أزمة مديونية حادة أصبحت تمتص كل نواتج الاقتصاد الوطني.
- قيام الجزائر بفتح المجال أمام رأس المال الأجنبي وذلك بإصدار مجموعة من القوانين والتشريعات خاصة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر لدعم وضعية الاقتصاد وتحقيق استقراره، إلا أنها تتمكن من تحقيق نتائج مرضية باستثناء قطاع المحروقات الذي شهد إقبالا معتبرا للمستثمرين الأجانب باعتباره أكثر ربحية.
- الغياب التام لأحد أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال والمتمثل في الاستثمار الأجنبي غير المباشر وذلك نظرا لضعف الشدائد والتدهور الكبير في السوق المالي الجزائري.
- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها مسبقا يمكن تقديم جملة من التوصيات والمقترحات نراها ضرورية وذات صلة بالموضوع محل الدراسة نوردتها كما يلي:
- العمل على استحداث آليات وسياسات للتحكم في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، حتى تساعد على الاختيار الأمثل لهيكل التدفقات بما يخدم تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلد.
- العمل على تفعيل دور السوق المالي كسبيل لجذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة التي تعتبر أهم تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي وممولا هاما للنشاط الحقيقي في الاقتصاد الوطني.
- ضرورة إعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية والتسهيلات والإعفاءات الجمركية بما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستراتيجية.

- ضرورة وضع نصوص تشريعية مناسبة تسمح لمؤسسات مالية غير بنكية باستقطاب تحويلات المهاجرين، بالإضافة إلى الحد من تطور سوق الصرف الموازي الذي يعتبر المشكل الأساسي في تدفق تحويلات المهاجرين إلى المنطقة عبر القنوات غير الرسمية.

قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة، بحوث في العلاقة بين المعونة والنمو، تقرير التجارة والتنمية، نيويورك، 2008.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016.
- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2017.
- ترقو محمد، إمكانية تحرير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل اختيار نظام الصرف الأمثل في الجزائر - دراسة قياسية - أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2015/2016، ص 14.
- جليلي فريد طريف، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني، الأردن، 1984.
- رمزي زكي، الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على الدول العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1985.
- زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الرسمية في التطوير التنظيمي، دراسات مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، جامعة القاهرة، مصر، أبريل 2012.
- شذا جمال الخطيب، العملة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 2008.
- صندوق النقد العربي، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، أبو ظبي، 2006.
- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 2002.
- محمد الخشاني، محمد بن سعيد، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي الأربعة: سوريا، لبنان، الأردن ومصر، ملخص تنفيذي للأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا، 2010.
- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسين، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، 2006.
- نوزاد عبد الرحمن الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 180.

- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- Agence Nationale de Développement de l'Investissement, Bilan des déclarations d'investissement 2002-2017, Alegria.
- Claudine Atias et Autre, les transferts intergénérationnels des migrants âgés, Revue Economique et statique N°390, France, 2005.
- Daron Acemoglu, introduction to modern economic growth, Princeton university press, USA, 2009.
- Data. World bank.org/country/Algeria (2017).
- David Begg, macro économie, 2ème Ed, Dunod, paris, 2002.
- Dembinski. M. Pawel, l'endettement international, OCDE, Paris, 1988.
- Esso Loesse Jacques, Investissement directs étrangers, déterminants et influence sur la croissances économique, Revue de politique et développement, N°117, cellule d'analyse de politique économiques du CIREs, USA, juin 2005, p11.
- Hollis B.shenery and Alan strout, Foreign Assistance and Economic Development, the american economic review, USA, september 1966.
- Ing Robert and Levine Ross, Finance and Growth: Shumpeter Might be Right, word bank working paper series, N° 1083, USA, 2008.
- International Monetary Fund, International Financial Statistics (IFS), Washington, January, USA, 2007, P 08
- Raymond Bertrand, Économie financière internationale, Édition PUF, Paris, 1971 P40.

: